

الاقتصاد الجزائري و ظاهرة العلة الهولندية: دراسة تحليلية لأثر صدمات السوق البترولية على أداء الاقتصاد الوطني.

حمزة علي

لبيق محمد البشير

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

- جامعة جيلالي ليابس -

- جامعة جيلالي ليابس -

الجزائر

الجزائر

m_hamza_udl@live.com

labiqbachr@gmail.com

Abstract

The objective of this paper is to investigate Dutch Disease hypothesis by analyzing oil price power and Revenue from oil resources to appreciate real exchange rate as well as analysing the degree of contraction in the tradable sectors in Algeria over periode 1970-2015. Using Macroeconomic data, the descriptive study analyses labour migration, spending and real exchange rate effects. The study confirms that Dutch Disease hypothesis is represented just by spending effect, because the number of workers by sectors is growing naturally and real exchange rate Continues declining over periode of study.

Key Words: Dutch Disease- Oil price – Labour migration – Spending- Non Tradable Goods - Algerian Economy

Jel classification code: 013

مقدمة:

قد يتعرض اقتصاد أي دولة في الكثير من الأحيان، إلى مجموعة من الصدمات الخارجية التي تتولد نتيجة حدوث اختلالات في الاقتصاد العالمي بشكل عام، ومن جملة هذه الاختلالات ما أصاب الاقتصاد الهولندي في نهاية الستينيات من القرن الماضي، أين أدى اكتشاف مورد طبيعي جديد -مجهول المخزون- يتمثل في الغاز الطبيعي، إلى تغير آلية عمل هذا الاقتصاد، حيث أصبح يعتمد بشكل كبير جدا على إنتاج الغاز، على حساب القطاعات الأخرى التي فقدت ميزتها النسبية في الإنتاج مثل ما حدث لقطاع الزراعة، لكن المورد الجديد الذي تم اكتشافه وبدأ تصديره بوتيرة متزايدة، لم يدم طويلا و سرعان ما نفدت مخزونات، وأصبح الاقتصاد الهولندي في وضع سيئ للغاية، نتيجة فقدان تنافسيته في القطاعات التي تم إهمالها، إضافة إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي. ومن ذلك الوقت، تم تسمية هذه الظاهرة بالعلة الهولندية نسبة إلى الدولة التي حدثت فيها هذه الظاهرة.

تمت معالجة هذا الموضوع من قبل العديد من الاقتصاديين مثل Salter و Swan سنة 1950، Grégory سنة 1970 ثم Corden سنة 1982 و Corden مع Neary سنة 1984، حيث يعود لهم الفضل في تفسير آثار الصدمات من هذا النوع، واستمرت الدراسات في هذا المجال حيث توصل Abdelkader Sidahmed (1987)، Jean-Philippe Koutassila (1977)، Ragnar Torvik (2001)، Shahid Hussain Javaid (2009)، W.Max Corden (2009).

(2011)، و غيرهم من الاقتصاديين إلى نتائج متباينة لعينات من مختلف أنحاء العالم كأستراليا، روسيا، بعض الدول الآسيوية، OPEC، ودول أخرى أفريقية.

وفي هذا المجال، نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الاقتصاد الجزائري لمعرفة مدى معاناته من هذه الظاهرة، وهل كان التأثير حسب نفس القنوات التي تم سردها في نموذج العلة الهولندية، أم أن هناك آثار أخرى غير واضحة؟. للإجابة على هذا التساؤل، سنقسم بحثنا إلى أربعة أقسام، مسبقة بمقدمة وتنتهي ببعض الملاحظات الختامية. حيث سنعرف في القسم الأول بهذه الظاهرة وآليات حدوثها، ثم نقوم في القسم الثاني بسرد مجموعة من الدراسات السابقة للوقوف على أهم النتائج التي تم التوصل إليها في مناطق مختلفة من العالم، وبعد ذلك سنستعرض في القسم الثالث سيناريو الطاقة العالمي ونحلل أهم المحطات التي مرت بها السوق البترولية العالمية والأسباب التي كانت وراء ذلك، كما سنبرز أهمية البترول ضمن مزيج الطاقة العالمي، وأخيرا سنشرح في القسم الرابع مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بهذه الظاهرة من خلال اعتمادنا على حزمة من البيانات للمتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة في النموذج والتي ستقودنا إلى استخلاص مجموعة من النتائج التي سنجيب من خلالها على إشكالية البحث.

أولا- الأدبيات العامة لظاهرة العلة الهولندية:

تشير العلة الهولندية إلى ظاهرة لوحظت في هولندا في الستينيات بعد استغلال احتياطات الغاز لديها. وفي الواقع، هذه المتلازمة هي أقرب إلى الوضع في إسبانيا في القرن السادس عشر عند تدفق الذهب من أمريكا عند طرد بعض الرعايا الإسبانين منها¹، تم تشخيص هذه الظاهرة من قبل العديد من الاقتصاديين أمثال Salter و Swan سنة 1950، Grégory سنة 1970 ثم Corden سنة 1982 و Corden مع Neary سنة 1984، في شكل نماذج تحاول شرح "ظاهرة العلة الهولندية"، وذلك عن طريق تحليل الآثار الهيكلية لصدمة خارجية من المتوقع أن تكون دائمة.

ركز كل من "Corden و Neary" سنة 1982 على أعمال كل من Grégory سنة 1976 و Snupe سنة 1977 حيث يعد كل منهما الأوائل الذين قاموا بنمذجة الآثار الثابتة الفعلية لطفرة في قطاع الطاقة، و آثارها على توزيع المداخل بين مختلف القطاعات، و حجم و ربحية القطاع الذي لم يعاني من الطفرة، مثل ما هو الحال بالنسبة للقطاع الصناعي، و يعود أصل الطفرة بالنسبة لهما إلى حدوث تقدم تقني، و مع ذلك قد يرجع حدوث الطفرة إلى أسباب متعددة. وما يهم هو أن الطفرة لا تكون متوقعة في بدايتها، كما أنها تكون سريعة و دائمة، و انطلاقا من ذلك سيكون الوضع إما مكلفا أو يكون عبارة عن نعمة أو هبة.

و على العموم لكل طفرة تكلفة هيكلية أو قطاعية مرتبطة بزيادة العرض و التصدير بشكل خاص الذي يمكن أن تسببه زيادة في الإنتاجية، و ارتفاع في الأسعار العالمية للمنتجات المصدرة، أو اكتشاف موارد جديدة. يؤدي هذا النوع من الطفرات إلى زيادة استخدام الموارد المحلية، و تكون الصدمة عبارة عن هبة عندما تبدأ العملة الصعبة بالتدفق إلى الداخل، و عدم استعمال الموارد المحلية، لكن يبدأ الوضع في أخذ شكله كطفرة بحدوث تحول دون مقابل إلى طفرة تصدير في قطاع كثيف رأس المال، و ذلك يعني أن هذا قطاع يستعمل عدد قليل من الموارد المحلية (العمال)، كما هو الحال في القطاع البترولي. و وفقا لنظرية العلة أو المرض الهولندي، للطفرة نوعين من الآثار الثابتة في المدى القصير تتمثل في الآثار الحقيقية و الآثار النقدية².

بالنسبة للآثار الحقيقية، للطفرة عدة آثار تتمثل في أثر كل من الإنفاق و نزوح عناصر الإنتاج على سوق السلع و سوق عناصر الإنتاج (سوق العمل)، و كذلك أثر الطفرة على ربحية قطاع الصناعة في المدى القصير.

¹ : Pierre Jacquemot, économie politique de l'Afrique contemporaine, Armand Colin, Paris, 2013, P22.

² : Hélène COTTENET-DJOUEFELKIT, BOOMS DE RESSOURCES EXOGENES ET DEVELOPPEMENT MANUFACTURIER EN EGYPTÉ : L'ILLUSION DU SYNDROME HOLLANDAIS, Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Économiques, Centre d' Études et de Recherches sur le Développement International (C.E.R.D.I.)- CNRS UMR 6587, 2003, P23.

وقد اعتمد Corden و Neary في نموذجهما على اقتصاد مفتوح يتكون من ثلاث قطاعات تتمثل فيما يلي:

- القطاع المتأخر Traditional or lagging sector ويمزله بالرمز (L): ينتج سلعا موجهة للاستهلاك الداخلي، كما يمكنه التصدير للسوق الدولية، فهو يتميز بالتنافسية المطلوبة، و معرض بذلك للتنافسية الدولية.
- القطاع المنتعش Booming sector يرمز له بالرمز (B): الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية " المناجم والبترو"
- قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري Non-traded goods ممثل بالرمز (N): لا يتسم إنتاجه بالمبادلة الخارجية، ويتمثل خاصة في (قطاع الخدمات و النقل) و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها، و تتحدد فيه الأسعار محليا انطلاقا من تعارض قوى العرض و الطلب.

أثار النفقات **Spending Effect**: يحدث أثر النفقات بسبب ارتفاع مداخليل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B. وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخليل، سواء مباشرة من طرف الدولة، أو من قبل المستفيدين الآخرين، وإذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة الطلب على منتجات القطاع N، و ينعكس هذا في المنحنى من خلال انزلاق منحنى الطلب من D_0 إلى D_1 ، و بالتالي ارتفاع الأسعار P_n و تتحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N^1 .

أثر حركة الموارد **Labor Migration Effect**: ترتفع الإنتاجية الحدية في B و ذلك نتيجة للصدمة، حيث أنه عند مستوى أجر ثابت للسلع القابلة للتجارة، يرتفع معدل الطلب على العمل في B وهذا يؤدي إلى نزوح اليد العاملة خارج L و N، حيث أن هذا الأثر ينقسم إلى قسمين:

أولاً: يؤدي نزوح الأيدي العاملة من L إلى B إلى انخفاض الإنتاج في L ، وهذا ما يمكن تسميته اللاتصنيع المباشر، وذلك لأن N لا ينطوي على سوق خاص به وهو إذن لا يحتاج إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

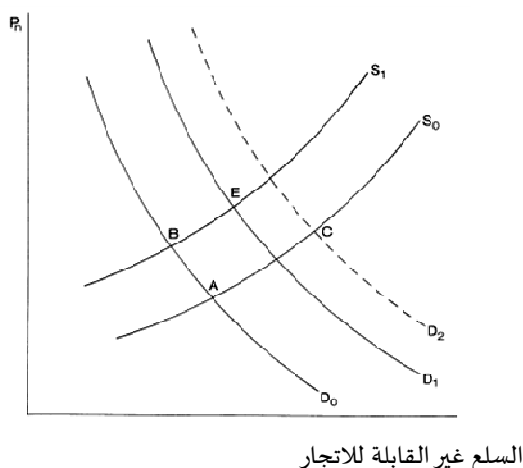
ثانياً: يحدث نزوح لليد العاملة من N إلى B و ذلك عند معدل ثابت من سعر الصرف الحقيقي كما هو مبين في الشكل أعلاه، حيث أن نزوح الموارد يحول منحنى العرض من S_0 إلى S_1 وبالتالي يخلق طلباً زائداً على السلع N إضافة إلى تلك التي سببها أثر النفقات، وهذا ما يجلب زيادة حقيقية إضافية. يؤدي هذا الوضع إلى نزوح المزيد من اليد العاملة من L إلى N و هذا ما يعزز ما يسمى باللاتصنيع غير المباشر الذي تم خلقه نتيجة أثر النفقات.

يؤدي أثر الإنفاق و أثر نزوح عناصر الإنتاج معا إلى نزوح الأيدي العاملة من L إلى N إلى خلق ما نسميه اللاتصنيع غير المباشر الذي يكمل التصنيع المباشر الناتج عن نزوح الأيدي العاملة من L إلى B كما هو موضح في الشكل أعلاه. يمكن أن يكون إنتاج القطاع L في نهاية المطاف أكثر أو أقل من الوضع الأولى (قبل حدوث الصدمة) وذلك لأن أثر الإنفاق يميل إلى جعله أكثر، أما أثر نزوح الموارد يميل إلى جعله أقل².

1: ميلود بورحلة، أمينة درقال، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر وآليات الانتقال إلى الاقتصاد المنتج، مجلة التمويل الإسلامي العالمية، العدد 43، ديسمبر 2015، ص: 45-46.

2 : Corden, M. "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series , Vol 36 , Nov. 1984 , PP 360-361

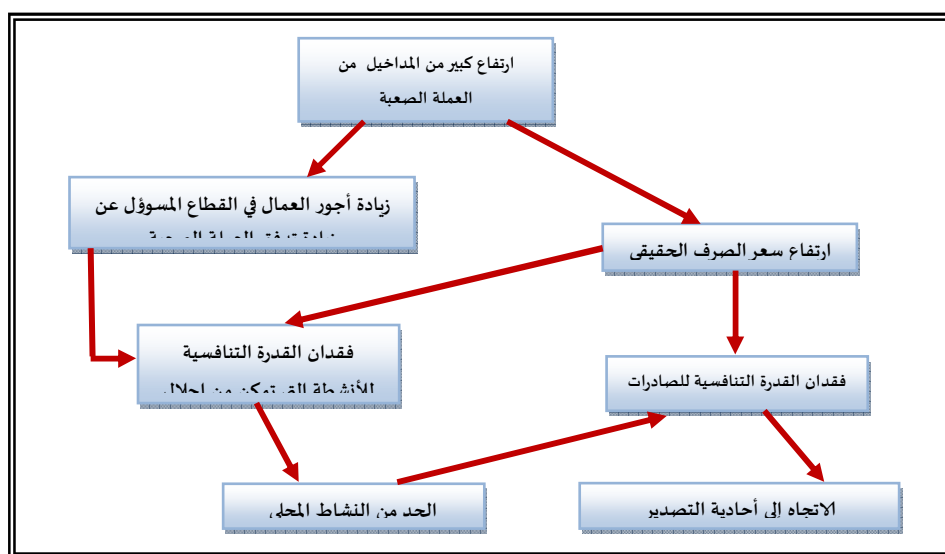
الشكل رقم (01): نموذج Corden للعبة الهولندية



Source : Corden, M. "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov. 1984, P: 361

وبصفة عامة يمكن تمثيل آليات حدوث المرض الهولندي كما في الشكل أدناه، هذا المرض الذي يمكن أن يصيب اقتصاد أي دولة تشهد الأسعار العالمية لصادراتها الرئيسية ارتفاعا نسبيا، من شأنه التأثير على سلوكها الإنفاقي الذي بدوره يؤدي إلى حدوث توزيع جديد للموارد المحلية نتيجة هجرة الأيدي العاملة، وبالتالي التأثير على حجم وربحية كل قطاع.

الشكل رقم (02): آليات المرض الهولندي



Source : Pierre Jacquemot, economie politique de l'Afrique contemporaine, P221

يعتبر هذا النمط من التحليل مقنعا، ولكنه في حد ذاته لا يعبر بأي حال عن عدم الكفاءة أو فقدان الرفاهية، بل إنه ينص فقط على أن الطفرات في مداخل الموارد تكون مرتبطة بالتقلصات في التصنيع وليس بالنمو الاجمالي، حيث أن هذا التحليل لم يتمكن من شرح لماذا ينمو البلد بشكل ببطء أكبر لمجرد امتلاكه للبتروول.¹

¹ : Ricardo Hausmann, An alternative interpretation of the 'resource curse': Theory and policy implications, Paper prepared for the Conference on Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries organized by the International Monetary Fund on June 5-6, 2002, P 04.

ثانيا- تشخيص العلة الهولندية في مناطق مختلفة من العالم:

لقد تم كتابة العديد من المقالات والبحوث في هذا المجال للكشف عن ما إذا كانت اقتصاديات كثيرة من العالم تعتمد في إنتاجها على تصدير أحادي كتصدير النفط أو الغاز أو المعادن، تعاني مما عانت منه هولندا وهو ما يتمثل في ظاهرة " العلة الهولندية" التي قمنا بشرحها في المحور السابق، وفي ما يلي سنقوم بسرد بعض الدراسات التي مست هذا الموضوع في مختلف المناطق من العالم آخذين بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي و الترتيب الزمني، فعلى سبيل المثال توصل " Abdelkader Sidahmed، سنة 1987"¹ في دراسة أجراها على دول OPEC إلى وجود أربع حالات نموذجية تتمثل في :

1- نمو مماثل لقطاع الزراعة و الصناعة في المملكة العربية السعودية، و لكن نمو أكبر للسلع غير القابلة للتجارة، حيث أن السككنات قد زادت بشكل كبير و ذلك بـ 460.34% سنة 1978 مقابل 111.46% سنة 1971، على أساس 100% سنة 1970.

2- انخفاض النمو في القطاع الزراعي مقارنة بقطاع الخدمات كما في الجزائر، أندونيسا، ليبيا، المكسيك، مصر والإكوادور .

3- انخفاض مطلق للزراعة في نيجيريا

4- يقترب نمو الصناعات التحويلية أو يتجاوز نمو قطاع الخدمات مثل ما هو الحال بالنسبة لأندونيسيا، الجزائر، الكويت، ليبيا، نيجيريا، المكسيك، تونس والإكوادور، و يعد الوضع أكثر وضوحا في الجزائر و ذلك بحوالي 114% مقابل 63%.

و يمكن تفسير الأوضاع السابقة من خلال سياسات الحماية واسعة النطاق، التي أدت بالعديد من الصناعات التحويلية إلى صناعة السلع غير القابلة للتجارة.

أما " Jean-Philippe Koutassila"² فقد توصل إلى نتائج مختلفة في دراسة إحصائية أجراها على كل من الكامرون و الكونغو سنة 1977، حيث خلصت دراسته إلى عدم وجود أعراض تشير إلى أن الاقتصاد الكاميروني يعاني من المرض الهولندي، حيث أن هذا البلد تمكن من تجنب هذه الظاهرة، فعند حدوث تراجع في القطاع الزراعي، فسيكون ذلك بشكل نسبي وليس مطلق، أما الكونغو، فالسبب الأول الذي لا يسمح بالاعتماد بشكل سريع على أطروحة وجود المرض الهولندي في الكونغو، يعد سببا بسيطا يتمثل أن الكونغو بلد ليس لديه تقاليد وفنون زراعية، كما أنه ليس أرض خصبة لنماذج المرض الهولندي.

و قد قام " Shahid Hussain Javaid"³ بدراسة لاقتصاديات دول آسيا سنة 2009 و ذلك بالاعتماد على نموذج البانيل "Panel Model" الساكن و الديناميكي، حيث قام بتحليل أثر قوة التدفقات الخارجية لرؤوس الأموال على ارتفاع سعر الصرف المحلي، و أيضا تحليل تراجع القطاع التجاري و نمو القطاع غير القابل للتجارة، و توصل في الأخير إلى أن النتيجة الرئيسية التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو أن مثل المساعدة الإنمائية الرسمية و المنح و التحويلات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط بارتفاع سعر الصرف الحقيقي، و قد تستمر هذه الاقتصاديات الآسيوية في الحصول على المعونة مع التركيز على زيادة في القطاع قابلة للتداول، يشير هذا إلى أنه يمكن أن تستخدم التدفقات الأجنبية لتحسين جانب الإنتاج – العرض- من شأنه الحفاظ على حجم صادرات أعلى. و وفقا لتحليل تجريبي، يبدو أن أنواع مختلفة من التدفقات الأجنبية كفيلة بتشخيص المرض الهولندي.

¹ : Sid Ahmed Abdelkader. Du « Dutch disease » à l'« OPEP disease ». Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays. In: Tiers-Monde. 1987, tome 28 n°112. Pp 903-904.

² : Jean-Philippe Koutassila, Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, The Economist 1977, "The Dutch Disease", 26 Novembre, Zone Franc, "Rapports annuels", différentes années, P22.

³ : Shahid Hussain Javaid, Dutch Disease Investigated: Empirical Evidence from Selected South-East Asian Economies, SBP Working Paper Series, No. 31, PAKISTAN, July, 2009, P02, P11, P18.

أما "W.Max Corden" فقد قام سنة 2011 بدراسة حول اقتصاد أستراليا وتوصل إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه عند حدوث الطفرة يكون من الصعب التمييز بين القطاعات الربحية والخاسرة، من حيث عدد المؤسسات التي استفادت و الأخرى التي خسرت وذلك في القطاعات الثلاث، كما أشار أن تكاليف تعقيم رؤوس الأموال المتدفقة و سياسة حماية سعر الصرف تكون مكلفة، وأنه لم يلاحظ من خلال بحثه أثرا لنزوح اليد العاملة، حيث لا يتم ذلك بدرجة كبيرة، و يرجع Corden ذلك لسببين، الأول يتمثل في أنه يتم التقليل إلى حد ما من نزوح اليد العاملة ما بين القطاعات بسبب سياسة الهجرة إلى أستراليا التي تسمح بتسهيل هجرة اليد العاملة الماهرة إليها، حيث يمكن لهذه الأخيرة – اليد العاملة الماهرة- العمل خارج القطاع المزدهر. أما السبب الثاني، هو أن حركة رؤوس الأموال بين القطاعات تنخفض بالمثل بسبب ارتفاع حركة رأس المال الدولي، كما أشار إلى أن القرار السياسي للدولة يتمثل في سياسة "لا تفعل أي شيء" حيث، يكون هو القرار المفضل من قبل الحكومة¹.

و أخيرا توصل "Konorev Alexey" في دراسة خص بها اقتصاد روسيا سنة 2011، حيث استعان في ذلك بنموذج من النوع الديناميكي العشوائي للتوازن العام لاقتصاد يعاني من العلة الهولندية " Dynamic Stochastic General Equilibrium Model"، فقد لاحظ الباحث مجموعة من الأعراض تمثلت في ارتفاع سعر الصرف بسبب عائدات البترول، نمو قطاع الخدمات، تراجع التصنيع و الزيادة العامة للأجور، وقد يرجع ذلك حسب الباحث إلى تحولات أخرى في الاقتصاد الروسي، و قد ركز الباحث في دراسته للأثار الاقتصادية للصدمات السعرية على سوق رؤوس الأموال غير المكتمل، و اتضح أنه يمكن للمتعاملين في هذا السوق، التحوط ضد الصدمات السعرية، كما يمكن تصنيف عدة سياسات نقدية من حيث مساهمتها في فقدان العديد من أشكال الرفاهية، و قد اتضح من خلال النموذج أن معدل التضخم المحلي المستهدف الذي يستند إلى قاعدة "Taylor" قد أعطى نتائج ضعيفة، بينما تم التوصل إلى أن استهداف تضخم المؤشر العام لأسعار الاستهلاك و تثبيت سعر الصرف كانا مثاليين في ظل ظروف مختلفة².

يمكن استخلاص مجموعة من النقاط انطلاقا من النتائج التي توصلت إليها الدراسات المذكورة، ولعل من أهمها أنه لا يكون من السهل أبدا الحكم على اقتصاد ما بأنه يعاني من العلة الهولندية، وأن إعادة تنظيم عناصر الإنتاج و نمو القطاعات قد لا يكون بالضرورة نتيجة صدمة في أسعار البترول و إنما لسياسات تنتهجها الدول في إطار إصلاح اقتصادياتها أو مثلما هو الحال بالنسبة للاقتصاديات التي تعيش مرحلة تحول. كما يمكن أن لا تؤدي صدمة في قطاع البترول بالضرورة إلى هجرة اليد العاملة إلى قطاع المحروقات بل إن هجرة الأيدي العاملة الأجنبية إلى داخل الاقتصاد المحلي من شأنه تخفيف هذا الأثر، خاصة بالنسبة للدول التي تسهل من إجراءات هجرة اليد العاملة الماهرة إليها. رغم هذه النتائج إلا أن بعض الدراسات أكدت على معاناة بعض الدول هذه الظاهرة مثل نيجيريا، المملكة العربية السعودية، الجزائر، مصر، ليبيا، المكسيك والإكوادور و غيرها من الدول.

ثالثا- تحليل تطور سيناريو الطاقة العالمي:

شهد السوق البترولية العديد من التقلبات الحادة منذ سبعينيات القرن الماضي إلى وقتنا الحاضر، و يمكن إرجاع هذه التقلبات التي مست أسعار البترول إلى جملة من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى أسباب اقتصادية و السياسية و أخرى مناخية. فكما هو موضح في الشكل أدناه، شهدت أسعار النفط العالمية ارتفاعا حادا بنحو 20 دولارا الناجم عن حرب الخليج التي وقعت في عام 1990، و قد أثارت أيضا الأحداث الرئيسية الأخرى، مثل الأزمة الاقتصادية الآسيوية، هجمات 11

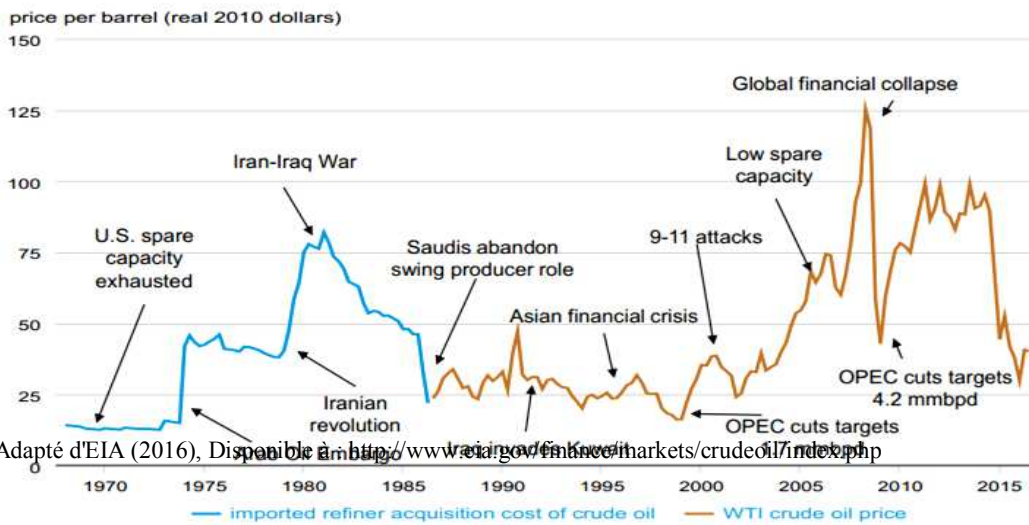
¹ : W. Max Corden, The Dutch Disease in Australia Policy Options for a Three-Speed Economy, Working Papers in Trade and Development, Working Paper No. 2011/14, University of Melbourne, Australia , November 2011, PP 10-13.

² : Konorev Alexey, Dutch Disease and Monetary Policy in an Oil-Exporting Economy : the Case of Russia, Master of Arts in Economics, Central European University, Budapest, Hungary, June 2011, P01, P17, P35.

سبتمبر، وحرب العراق، إضراب فنزويلا في عام 2003، الأزمة المالية العالمية لعام 2008 و الأزمات السياسية في أوكرانيا، تقلبات حادة في أسعار النفط.

ومن بين الأسباب نجد الأحداث المتعلقة بالمخاطر السياسية، خاصة التي حدثت في دول OPEC والتي قد يكون لها تأثير كبير على تقلبات أسعار النفط، و يرجع ذلك إلى حقيقة أن دول OPEC لا تستحوذ فقط على حصة أكبر من الموارد البترولية، ولكن لديها أيضا ارتفاع في وتيرة وقوع المخاطر السياسية. ففي عام 2013، ارتفع البترول الخام المعروض من قبل OPEC إلى أكثر من 42.1٪ من الإنتاج البترولي العالمي وشكلت الاحتياطيات البترولية الخام المؤكدة في OPEC حوالي 71.9٪ من الاحتياطي العالمي.

الشكل رقم (03): علاقة أسعار البترول الخام بالأحداث الاقتصادية والجيوسياسية



Source : Adapté d'EIA (2016), Disponible à <http://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/index.php>

و علاوة على ذلك، يبلغ عدد الهجمات الإرهابية في دول OPEC وفقا لإحصائيات قاعدة بيانات الإرهاب العالمي (GTD) نحو 29.2٪ من الإجمالي العالمي. ومن ذلك سيسهم تحليل آثار المخاطر السياسية في منظمة OPEC على تقلبات أسعار البترول العالمية في مزيد من التحليل السليم و التنبؤ الدقيق لأسعار النفط، والتي تعد ذات أهمية كبيرة لاستراتيجيات صنع القرار الاستثماري والنفور من المخاطرة في مجال أسواق البترول الخام¹.

يمكن للطقس أيضا أن يلعب دورا هاما في الإمدادات البترولية، فعلى سبيل المثال أدت الأعاصير في عام 2005 إلى إيقاف إنتاج البترول والغاز الطبيعي وكذلك المصافي. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار المنتجات البترولية بشكل حاد حيث انخفضت الإمدادات إلى السوق بشدة، حيث أن الطقس البارد يمكن أن يجهد أسواق المنتجات أين يحاول المنتجين تقديم ما يكفي من المنتجات، مثل وقود التدفئة، للمستهلكين في فترة قصيرة من الزمن، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. يمكن أن تحدث أحداث أخرى مثل انقطاع مصفاة أو مشاكل خط أنابيب التي تحد من تدفق البترول والمنتجات الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. ومع ذلك، فإن تأثير هذه الأنواع من العوامل على أسعار النفط يميل إلى أن يكون نسبيا قصيرا الأجل، فبمجرد أن تهدأ المشكلة، تعود تدفقات البترول والمنتجات إلى وضعها الطبيعي، وعادة ما تعود الأسعار إلى مستوياتها السابقة.

¹ : Hao Chen, Hua Liao, Bao-Jun Tang, Yi-Ming Wei, Impacts of OPEC's political risk on the international crude oil prices: An empirical analysis based on the SVAR models, Energy Economics 57, 2016, PP 42-43.

كما قد استجابت أسعار البترول إلى الأحداث الجيوسياسية وغيرها على مدى السنوات الأربعين الماضية، حيث أن الأحداث التي تعطل الإمدادات أو زيادة عدم اليقين بشأن إمدادات البترول المستقبلية تميل إلى رفع الأسعار¹. وعن تنافسية البترول مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى والذي له علاقة مباشرة بتغيرات أسعار البترول في المدى الطويل، يتضح من بيانات الوكالة الدولية للطاقة أن الطاقة الأحفورية تمثل 59% من مزيج الطاقة العالمية، حيث سيرتفع الطلب على البترول حسب تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى 94.2 % مليون برميل يوميا في حدود 2020، و 99.7 مليون برميل في اليوم بحلول سنة 2035. يرجع تراجع الطلب على البترول إلى السياسات الطاقوية المخطط لها و يتعلق الأمر بفعالية الخطط و تباين الأسعار، فعلى سبيل المثال سيرتفع سعر البترول الخام إلى 125 دولار للبرميل سنة 2035 (مقدرة بقيمة دولار سنة 2011)، كما أن هذا الأخير يبقى الوقود الأكثر أهمية في مزيج الطاقة الأولية، و لكن حصته ستخفض إلى 27% في عام 2035، مقارنة بـ 32% سنة 2012. بينما يعرف الفحم 45% من الزيادة في الطلب العالمي على الطاقة بين عامي 2001 و 2011 أي أنه ينمو بوتيرة أسرع من إجمالي مصادر الطاقة المتجددة، و يتوقع أن يواصل الطلب على الفحم الارتفاع في المدى المتوسط، مع تسجيل تباطؤ في النمو ابتداء من 2020 ليصل إلى 6000 مليون طن من الفحم في عام 2035، مقارنة بـ 21% في عام 2010. و تراجع الطلب على الغاز الطبيعي مرة أخرى بنسبة ملفتة للانتباه تقدر بـ 7.8% سنة 2010 و ذلك بعد انخفاض حاد سنة 2009 نتيجة للركود العالمي، كما تتوقع الوكالة الدولية للطاقة أن يرتفع الطلب على الغاز من 3.3 تريليون متر مكعب سنة 2010 إلى 05 مليون متر مكعب عام 2035 بزيادة تقدر بـ 50%، حيث سيرتفع حصته من مزيج الطاقة العالمي من 22% في عام 2010 إلى 24% عام 2035².

رابعاً- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية؟

تتأثر الاقتصاديات التي تعتمد في صادراتها على مورد واحد في الكثير من الأحيان إلى اختلالات داخلية وأخرى خارجة نتيجة حدوث صدمات في سوق السلع التي تباعها مثل ما هو الحال في سوق البترول و الغاز الذي يشهد تقلبات كبيرة و مستمرة المتولدة عن الأوضاع الاقتصادية التي يشهدها السوق العالمي كترجع الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي و تراجع مستويات النمو، أو تغيير نمط استهلاك الطاقة في بعض البلدان، كما تلعب الأوضاع الجيوسياسية دورا مهما في استقرار سوق الطاقة العالمي من عدمه.

هذه الأسباب مجتمعة إلى جانب أسباب أخرى كالظروف الطبيعية و التعطل الظرفي للإنتاج، يجعل من اقتصاديات البلدان المصدرة التي تعتمد في صادراتها على المواد الأولية كالبترول و الغاز، تعاني من هشاشة اقتصادية تهدد استقرارها الاقتصادي و الاجتماعي، حيث أن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية المصدرة يولد مجموعة من الآثار الاقتصادية و نقدية تتمثل في إعادة تنظيم الموارد الاقتصادية (العمال) مثلا، حيث تشهد القطاعات الإنتاجية كالصناعة أو الزراعة نزوح عمالها إلى القطاع الأفضل ذورا و رواتب و أجور أعلى كقطاع البترول، حيث ينجر عن ذلك أثر آخر يتمثل في أثر الإنفاق حيث تزيد الدولة من نفقاتها و بالتالي يزيد الطلب على السلع غير القابلة للتجارة كسلع البناء مثلا، و هذا ما يستدعي ارتفاع سعر الصرف الحقيقي و فقدان ميزتها النسبية في القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات حيث تشهد تراجع صادراتها الصناعية و الزراعية، و يصبح اقتصادها يعاني من الهشاشة و التبعية المباشرة لقطاع البترول حيث يبقى عرضة للصدمات التي تحدث في السوق من فترة لأخرى.

¹ : http://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/spot_prices.php

² : International Energy Agency, World energy outlook 2012, Annual report, ISBN : 987-92-64-18084-0, 2012, PP 53.

هذا التحليل للسيناريو المحتمل الذي قمنا بسرده، لا يمكن أن ينطبق على جميع البلدان التي تصدر الطاقة، فلقد أثبتت الدراسات أن عددا من الدول لا تعاني من ظاهرة العلة الهولندية، وأن دولاً أخرى قد نجحت في تنويع اقتصادياتها خارج المحروقات لدرجة أنها استغنت عن تصدير مواردها الطبيعية، أو تقوم بتصدير كميات قليلة منها.

و بالحديث عن الاقتصاد الجزائري ، سنحاول تحليل مدى معاناة هذا الاقتصاد من ظاهرة العلة الهولندية مستعينين بحزمة من البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث سنبدأ باختبار الآثار الاقتصادية الحقيقية ثم نمر إلى دراسة الآثار النقدية، و الجدول التالي يعبر عن مدى مساهمة كل قطاع في تكوين الثروة خلال الفترة ما بين 1970 و 2015.

الجدول رقم (01): القيمة المضافة لكل قطاع في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1970-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1990	1980	1970	
190	183	176,3	171,5	165,9	161,2	142,2	110	92	70	39,2	اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة م.م.
--	18,1	21,7	23,7	25,2	23,4	28,6	19,7	13,7	33,7	8,4	إيرادات الموارد النفطية (% من PIB)
6,5	5,8	5,5	5,4	5,4	5,9	7,3	7,5	11,4	10,6	17,2	حصة قطاع الصناعة (% من PIB)
13,1	11,1	10,6	9,4	8,6	9	8	8,9	11,4	8,5	9,2	حصة قطاع الزراعة (% من PIB)
47,9	43,3	41,6	39,3	38,7	37,1	32,3	32,5	40,5	33,8	45,3	حصة قطاع الخدمات (% من PIB)
13,5	11,9	11,1	10,4	10,3	11,5	7,3	--	--	--	--	حصة البناء وأ.ع (% من PIB)

المصدر:

- <http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>
- <http://www.ons.dz/-Comptes-economiques-.html>

تشير بيانات البنك العالمي التي تتعلق بعائدات الموارد البترولية إلى أن هذه الأخيرة تشكل نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام حيث تجاوزت نسبتها 30 % سنة 1980 بعدما سجلت 8.7% قبل 10 سنوات، لكن النسبة التي تم تسجيلها سنة 1980 انخفضت خلال 20 سنة ولم تتعدى إيرادات المتأتية من تصدير الموارد البترولية 20% من PIB ، ثم بدأت بعد ذلك في التحسن تدريجيا خلال 10 سنوات الأولى للألفية فوصلت سنة 2005 إلى 28.6% و تراجعت خلال السنوات الخمس الأخيرة حيث سجلت نسبة 18.1 % سنة 2014، و نلاحظ أيضا أن الصادرات النفطية منذ اعتمادها كمصدر أساسي للتصدير، فهي تشكل لوحدها حوالي 98% من مجموع الصادرات، حيث أن صادرات القطاعات المتبقية تنحصر كلها في 02% من مجموع الصادرات. نلاحظ أيضا اعتماد الاقتصاد على 40% في المتوسط على قطاع الخدمات، و نلاحظ أيضا التراجع الكبير لقطاع الصناعة والزراعة، وعلى العكس من ذلك سجل قطاع البناء والأشغال العمومية نموا متواصلا حيث ارتفع من 7.3% سنة 2005 إلى 13.5 سنة 2015.

تقودنا هذه الملاحظات سريعا إلى الحكم على أن الاقتصاد الجزائري يعاني من ظاهرة العلة الهولندية، لكن الأمر يحتاج من المزيد من التحليل للتأكد من حدوث أثر زوج اليد العاملة نحو قطاع البترول و أثر الإنفاق، و الجدول التالي يبين تغير عدد العمال في كل قطاع خلال الفترة 2000-2016

الجدول رقم(02): عدد العمال في كل قطاع خلال الفترة 2000-2016

الوحدة: ألف عامل

2016 /08	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	
34.39	54,30	99,19	108,85	111,18	112,26	80,34	54,87	28,82	أسعار البترول الخام (دولار/برميل)
--	--	18,05	21,67	23,65	25,17	23,40	28,60	19,70	إيرادات الموارد البترولية(% من (PIB)
2868	2820	2776	2937	2963	3138	3305	2296	1529	عدد العمال في قطاع الصناعة
1067	1073	1075	1077	1038	1099	1167	1600	1320	عدد العمال في قطاع الزراعة
7368	7196	7035	6809	6273	5940	5516	4597	3417	عدد العمال في قطاع الخدمات
--	1776	1826	1791	1663	1595	1886	1212	--	عدد العمال في قطاع البناء والأشغال العمومية

المصدر:

<http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>http://www.ilo.org/ilostat/faces/oracle/webcenter/portalapp/pagehierarchy/Page3.jspx?MBI_ID=33

تشير البيانات الصادرة عن المنظمة الدولية للعمل أن عدد العمال في كل القطاعات شهد نموا طبيعيا، فلم نلاحظ خلال 16 سنة فراع قطاع ما من اليد العاملة ونزوحها إلى القطاع البترولي - مع العلم أن هذا القطاع كثيف رأس المال أكثر من كثافته لليد العاملة--، وإنما بقي عدد العمال بصفة عامة ينمو بشكل طبيعي وذلك حسب حاجة كل قطاع لليد العاملة، فنلاحظ عدم تأثير ارتفاع أسعار البترول و العائدات البترولية على سلوك العمال بالتحول إلى العمل في القطاع البترولي رغم ارتفاع الأجور في هذا الأخير، وقد يرجع الأمر إلى سياسات التوظيف في هذا القطاع الذي يحتاج إلى يد عاملة أكثر ماهرة مقارنة ببقية القطاعات، و نلاحظ من الجدول أيضا أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى في عدد اليد العاملة وذلك بمتوسط 6017 ألف عامل، متبوعا بقطاع الصناعة بمتوسط 2737 ألف، ثم البناء والأشغال العمومية بـ 1637 ألف وأخيرا الزراعة بـ 1298 ألف.

يقودنا هذا التحليل للحكم بعدم وجود أثر نزوح اليد العاملة بسبب ازدهار قطاع البترول وهذا ما يدفعنا للتحليل أكثر حول وجود آثار اقتصادية أخرى كأثر الإنفاق، ولهذا الغرض سنقوم من خلال البيانات ممثلة في الجدول أدناه لدراسة علاقة الإنفاق الحكومي بارتفاع أسعار البترول.

الجدول رقم (03): علاقة الإنفاق الحكومي بتغيرات أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1970-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1990	1980	1970	
54.30	99.19	108.85	111.18	112.26	80.34	54.87	28.82	24.34	37,4	3,39	أسعار البترول الخام (دولار/برميل)
--	18,1	21,7	23,7	25,2	23,4	28,6	19,7	13,7	33,7	8,4	إيرادات الموارد البترولية (% من (PIB)
--	6,48	8,08	9,52	2,68	5,48	6,92	1,08	-4,30	7,58	15,72	نمو الإنفاق الوطني (%)
-2714	-1258	-66,6	-719	-63,4	-46,5	1031	400	17,7	--	--	رصيد ميزانية الحكومة
65,48	53,31	37,85	42,43	36,37		11,86					السحب من ص.ض. الإيرادات (%) *
-16,7	-7,44	-0,45	-5,31	-1,67	-0,83	13,4	12,7	4,81	--	--	صافي المديونية العامة (% من

* : السحب من صندوق ضبط الإيرادات: يعبر عن نسبة السحب من موجودات هذا الصندوق لتمويل خزينة الدولة

(PIB)										
6,24	,556	4,962	4,461	4,326	3,518	2,834	3,43	1,46	--	--
--	7,207	7,124	6,143	5,293	5,117	3,235	3,49	--	--	--
--	4,467	4,467	4,467	4,467	4,467	4,467	4,47	4,95	4,2	5,23

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

المصدر:

- <http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx>
- <http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>

نلاحظ من الجدول وجود علاقة تربط بين الإنفاق الحكومي وإيرادات القطاع البترولي، بدأت هذه العلاقة تبرز بوضوح ابتداء من 1980 وهذا ما يدل على ارتباط الاقتصاد الجزائري بالبترول، وقبل هذا التاريخ لاحظنا أنه رغم زيادة الإيرادات البترولية إلا أن نمو الإنفاق قد تراجع من 15.72 سنة 1970 إلى 7.58 سنة 1980. بعد مرور هذه الفترة، لاحظنا أن الإنفاق يزيد وينقص حسب التغيرات في الإيرادات البترولية التي يفرضها التغير في الأسعار، ومن بين الملاحظات أيضا، نجد تسجيل ميزانية الحكومة أرصدة سالبة خلال 05 سنوات الأخيرة وهذا ما يدل على توسع الإنفاق، وقد يرجع ذلك إلى البرامج التنموية الضخمة التي سطرته الجزائر خلال هذه الفترة، وكوسيلة لمعالجة عجز العجز تلجأ الحكومة إلى صندوق ضبط الموارد "FRR" الذي أنشأته سنة 2000، كوسيلة لتمويل عجز الخزينة فضلا عن التمويلات البنكية وغير البنكية، والملاحظ أيضا من البيانات أن الدولة استطاعت أن تسدد ما عليها من ديون خارجية وقد استطاعت من خلال آلية الدفع المسبق سنة 2007 من تسديد أغلب ديونها، وتحولت رصيد الميزانية من وضع مدين إلى وضع دائن.

و فيما يخص هيكل الإنفاق، حاولنا مقارنة حصة بعض القطاعات من الإنفاق الإجمالي للدولة، و من جملة ما توصلنا إليه أن القطاع العسكري يحضنا بنفقات أكبر من قطاع التعليم فقد شهد معدلات نمو مرتفعة و مستمرة، حيث حسب إحصائيات البنك العالمي، شكلت نفقات التسليح كنسبة من إنفاق الحكومة المركزية حوالي 16.53% سنة 2010 و 14.37 سنة 2010¹، حيث حقق الجيش الوطني الشعبي الجزائري تقدما ملحوظا في تصنيف القوى العالمية لسنة 2016 الذي يصدره موقع "Global Fire Power"، حيث احتل المرتبة 26 من ضمن 126 دولة². في المقابل، بقيت نفقات قطاع التعليم مستقرة عند متوسط 4% خلال 45 سنة. لاحظنا زيادة اهتمام الحكومة بقطاع الرعاية الصحية حيث زادت نفقات هذا الأخير بشكل مستمر فقد قفزت من 3.49% سنة 2000 إلى 7.2 سنة 2014.

تجر الآثار الاقتصادية معها آثار نقدية لعل من أبرزها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وفي ما يلي واستنادا إلى بيانات البنك العالمي سنتمكن من تحليل تطورات سعر الصرف الحقيقي خلال الفترة 1970-2015 ومحاولة ربطها بالتغيرات في أسعار البترول و تطور الإيرادات من هذا المورد، و سنتمكن بذلك من فهم ما إذا كان هنالك علاقة طردية تجمع ما بين هذه المتغيرات، أم أن سعر الصرف الحقيقي لا يستجيب إلى التغيرات في أسعار البترول.

^{**}: الوفورات المعدلة: الإنفاق على التعليم (% من إجمالي الدخل القومي): يشير الإنفاق على التعليم إلى النفقات التشغيلية الجارية بالتعليم بما في ذلك الأجور والرواتب، وتُستثنى منها الاستثمارات الرأسمالية في المباني والتجهيزات.
FRR: صندوق ضبط الإيرادات

¹ : <http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>

² : http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria

الجدول رقم (04): أثر تغيرات أسعار البترول على سعر الصرف الحقيقي للجزائر خلال الفترة 1970-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2005	2000	1990	1980	1970	
54,3	99,2	108,9	111,2	112,3	80,3	54,9	28,8	24,3	37,4	3,4	أسعار البترول الخام (دولار/البرميل)
--	18,1	21,7	23,7	25,2	23,4	28,6	19,7	13,7	33,7	8,4	إيرادات الموارد البترولية (%) من (PIB)
99,8	76,5	76,8	74,0	73,4	74,4	74,9	63,8	4,1	1,2	--	سعر الصرف الحقيقي بالدولار الأمريكي
150,6	186,4	201,4	200,6	191,4	170,5	59,2	13,6	2,7	7,1	0,4	احتياطي الصرف (عملات + ذهب) م.م.

http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

المصدر:

– <http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>

يفترض نموذج العلة الهولندية أنه من خلال زيادة الطلب على السلع غير القابلة للتجارة – النقل و مواد البناء مثلا- بقيمة أكبر من السلع القابلة للتجارة، و علاوة على ارتفاع الاحتياطي العام من العملة الصعبة بسبب زيادة صادرات القطاع الذي يعاني من الصدمة –قطاع البترول-، تحدث زيادة في سعر الصرف الحقيقي*، و هذا ما يؤدي إلى فقدان الميزة التنافسية خارج هذا القطاع، و في حالة حدوث أزمة عكسية –انخفاض أسعار البترول- أو نفاد مخزون البترول أو أي مورد طبيعي آخر يتم استغلاله بشكل أحادي و مكثف، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث شلل اقتصادي.

تقودنا البيانات في الجدول أعلاه إلى الحكم مباشرة على أن سعر الصرف الحقيقي لا يستجيب إلى التغيرات في الموارد من القطاع البترول سواء ارتفعت أو انخفضت حيث نلاحظ أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كان مرتفعا حيث كان (01 دولار أمريكي = 1.23 دينار جزائري) فقط سنة 1980، لكن سعر صرف الحقيقي للدينار قد شهد انخفاضا تدريجيا مع مرور الوقت و سجل أقل قيمة له سنة 2015 حيث أصبح (01 دولار أمريكي = 99.83 دينار جزائري) و ذلك يعني أن القدرة الشرائية للدينار سنة 2015 تعادل 1.232%، مما كانت عليه سنة 1980، و قد يمكن تفسير هذا الانخفاض بسبب سياسة تخفيض العملة التي قامت بها الدولة في سبيل تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و مؤخرا انخفاض أسعار البترول الذي تزامن من ارتفاع قيمة الدولار في سوق الصرف العالمي.

فيما يخص احتياطي الصرف الجزائري، فبطبيعة الحال نلاحظ أن هذا الأخير يرتبط مباشرة بالإيرادات من العملة الصعبة التي يجنيها قطاع المحروقات نظرا لأن احتياطي الذهب في الجزائر بقي تقريبا ثابتا خلال 16 سنة حيث بلغ 173.64 طن في الربع الثاني من سنة 2000، و نفس القيمة في الربع الثالث من سنة 2016 و قد احتلت بذلك المرتبة 24 عالميا¹، نتيجة لذلك شهد احتياطي الصرف ارتفاعا متواصلا باستثناء تسجيل انخفاض فجائي سنة 1990 بسبب حرب الخليج و انخفاض سعر البترول إلى 24 دولار للبرميل، و في سنة 2014 إلى غاية اليوم بسبب ما تشهده السوق البترولية من تراجع أسعار البترول الناتج عن إغراق السوق بالبترول الأمريكي، تدهور الأوضاع الجيوسياسية في منطقة الخليج، اختلاف مصالح دول OPEC و الدول من خارج المنظمة حول تحديد سقف الإنتاج، و أيضا تراجع الطلب على البترول في مناطق مختلفة من العالم، و زيادة مستوى التنافسية مع المصادر الأخرى للطاقة

* سعر الصرف الحقيقي: يتم حساب سعر الصرف الحقيقي من خلال قسمة سعر الصرف الرسمي متوسط المدة على الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (2010 = 100)، ثم ضرب القيمة في 100.

¹ : <http://www.tradingeconomics.com/algeria/gold-reserves>

رابعا: بعض الحلول لتجنب ظاهرة العلة الهولندية

رغم أن نتائج البحث لم تجزم بمعاناة الاقتصاد الجزائري من ظاهرة العلة الهولندية حسب القنوات التأثير والآليات التي نص عليها نموذج العلة الهولندية، إلا أن الاقتصاد الجزائري قد عانى من هذه الظاهرة من خلال أثر الإنفاق، حيث كان المشكل الأكبر للجزائر هو تزايد الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري عند زيادة الإيرادات البترولية، كما أثبت تاريخ الاقتصاد الجزائري كيف كانت تهتم الحكومة بهذا القطاع بشكل كبير يجعله يستفيد من الإنفاق الوطني بشكل أكبر على حساب بقية القطاعات، وهذا ما يطرح الآن أحادية التصدير وأصبحت هنالك ضرورة ملحة لإيجاد حلول اقتصادية تمكن الجزائر من تجنب الصدمات الدورية التي تحدث في سوق الطاقة العالمي، ولعل من بين النقاط التي يجب على الحكومة مراجعتها ما يلي:

- إعادة النظر في استغلال وتسيير القطاع الفلاحي في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة الآن تعد أكبر دولة من حيث المساحة و ذلك بـ 2381741 كلم²، ولديها مناخ متنوع بين المتوسطي، الاستبس والصحراوي، كما أن لديها مخزونات هائلة من المياه، إلا أنها المساحة المزروعة لم تتعدى 17.39% من المساحة الإجمالية سنة 2013 وهي في تناقص مستمر حيث كانت تمثل 19.09 سنة 1961¹.
- ترشيد تسيير الإيرادات البترولية، من خلال التسيير الأمثل للريع البترولي عبر إنشاء صناديق سيادية تضمن للدولة هوامش مناورة في حالة حدوث انهيارات مفاجئة لأسعار البترول
- محاربة الفساد والرشوة، والعمل على ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد-Governance- حيث تصنف منظمة الدولية للشفافية -Transparency International- الجزائر حسب مؤشر إدراك الفساد * -Corruption Perceptions Index- في المرتبة 88 عالميا وتعدّها ضمن الدول التي يشيع الفساد في مؤسساتها العامة وعمالها²، كما تشير بيانات البنك العالمي إلى أن ترتيب الجزائر حسب مؤشر فعالية الحكومة ** في المرتبة 35 عالميا سنة 2015 حيث تقدره بقيمة -0.506، وهذا ما يدل على فشل فعالية الحكومة إلى حد ما³.
- إصلاح المنظومة التربوية، والتعليم بشكل عام في مختلف مراحله.
- إصلاح قطاع العدالة، وتفعيل مبدأ المساءلة البرلمانية.
- دعم الإبداع والابتكار، وتشجيع مشاريع البحث والتطوير.
- تفعيل نظام اليقظة الإستراتيجية الذي يمكن من توقع المخاطر واستغلال الفرص، وذلك يعتمد على أساليب إحصائية متينة تمكن من الحصول على معلومات دقيقة واستغلالها⁴.
- التفكير في الاستثمار في مشاريع الاقتصاد الأخضر، فعند وصول تعداد سكان الأرض إلى 09 ملايين نسمة مستقبلا، سيزداد الطلب العالمي على الطاقة بشكل كبير وتنقلب قوى العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي رأسا على عقب، فمن المرشح

¹ : <http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRIZS>

*: مؤشر إدراك الفساد CPI: تقوم منظمة Transparency International بإعداد هذا المؤشر بهدف معرفة مدى انتشار الفساد في دول العالم حيث يتم ترتيب الدول من أكثر شفافية إلى الأكثر فسادا.

² : <http://www.transparency.org/cpi2015>

** : مؤشر فعالية الحكومة GE: يلتقط تصورات نوعية الخدمات العامة، ونوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلاليته عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصادقية التزام الحكومة بتلك السياسات. يعطي تقدير درجة البلاد على المؤشر الكلي، في وحدات ذات التوزيع الطبيعي المعياري، أي بدءا من حوالي 2.5 إلى 2.5.

³ : <http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators>

⁴: بشير مصيطفى، صناعة الغد - مقالات في الاستشراف، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص ص 22-23.

أن يتراجع الطلب العالمي على البترول في حدود 2030 إلى 10%، و الطلب على الغاز إلى 25%، و يرتفع الطلب على الطاقات النظيفة من 5.6% سنة 2013 إلى 25% سنة 2030¹.

خامسا: خاتمة عامة

من خلال تحليلنا للموضوع العلة الهولندية توصلنا إلى مجموعة من النتائج حول آليات تأثير هذه الظاهرة على اقتصاد ما، و ذلك من خلال ما يخلفه حدوث صدمة في السوق البترولية من آثار سلبية تؤدي إلى حدوث شلل اقتصادي للدولة المصدرة من خلال فتدائها للميزة التنافسية للقطاعات العادية -خارج البترول- بسبب ارتفاع سعر صرفها الحقيقي، الذي يسببه زيادة الطلب على السلع غير القابلة للاتجار بسبب أثر الإنفاق الناتج هو الآخر عن نزوح العمال من القطاعات الاقتصادية المنتجة كالصناعة مثلا إلى قطاع المحروقات بسبب الفوارق في الأجور التي تتمثل في الأجور المرتفعة التي يقدمها قطاع البترول، ولعل من أبرز النتائج التي توصلنا إليها بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تتمثل فيما يلي:

- عدم وجود أثر نزوح اليد العاملة من القطاعات العادية إلى قطاع البترول كما ينص نموذج العلة الهولندية ، حيث لا حظنا نمو عادي لعدد العمال في كل قطاع، كما أن عدد العمال في قطاع الخدمات يتجاوز عدد العمال في قطاع المحروقات، كما تبينه إحصائيات المنظمة الدولية للعمل.
- وجود أثر الإنفاق، حيث لاحظنا زيادة الطلب على السلع غير القابلة للاتجار بكمواد البناء، كما لاحظنا أن هذا القطاع -قطاع البناء-، ينمو تزامنا مع زيادة العائدات المالية من الموارد البترولية.
- الميزة النسبية خارج قطاع المحروقات غير موجودة و لا يمكن التحدث عنها ما دامت صادرات المحروقات تمثل 98 % من مجموع الصادرات.
- عدم ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، حيث لاحظنا تراجع متواصل لسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، فقد لجأت الدولة في عدد المرات إلى تخفيض قيمة العملة بهدف تشجيع الصادرات خارج المحروقات، إلا أن هذه السياسة لم تأتي أكلها، بل كان لها أثر سلبي على القدرة الشرائية للمواطن.
- هذا النموذج لا يفسر تأثير تغير أسعار البترول على رفاهية المواطنين بل يصف فقط كيف يؤثر حدوث صدمة خارجية على إعادة تنظيم الموارد الاقتصادية، وقد أثبتت لنا نتائج البحث أن الاقتصاد الجزائري لم يتأثر بالآلية التي نص عليها هذا النموذج بشكل دقيق، بل كان التأثير بشكل جزئي متمثلا في أثر الإنفاق و السلوك الريعي للحكومة، و انطلاقا من ذلك فالموضوع لا يزال يحتاج إلى الكثير من التحليل مستقبلا من خلال نماذج و نظريات أكثر تطورا مثل نظرية " نقمة الموارد الطبيعية- Natural Resources Curse Theory " أو نظريات أخرى التي تعتمد على أسلوب تحليل أكثر حداثة من خلال اعتمادها على الاقتصاد الكمي -القياسي-، و التي يمكن أن تقود الباحثين في هذا الموضوع إلى نتائج تفسر حالة الاقتصاد الجزائري بشكل أحسن.

¹: بشير مصيطفي، مرجع سبق ذكره، ص 52-53

المراجع:

Books :

- بشير مصيطفى، صناعة الغد - مقالات في الاستشراف، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2013، ص ص 22-23

Journals

Pierre Jacquemot, economie politique de l'Afrique contemporaine, Armand Colin, Paris, 2013, P22.

Corden, M. "Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation", Oxford Economic Papers, New Series, Vol 36, Nov. 1984, PP 360-361

Pierre Jacquemot, economie politique de l'Afrique contemporaine, P221

Ricardo Hausmann, An alternative interpretation of the 'resource curse': Theory and policy implications, Paper prepared for the Conference on Fiscal Policy Formulation and Implementation in Oil Producing Countries organized by the International Monetary Fund on June 5-6, 2002, P 04.

Sid Ahmed Abdelkader. Du « Dutch disease » à l'« OPEP disease ». Quelques considérations théoriques autour de l'industrialisation des pays. In: Tiers-Monde. 1987, tome 28 n°112. Pp 903-904.

Jean-Philippe Koutassila, Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun, The Economist 1977, "The Dutch Disease", 26 Novembre, Zone Franc, "Rapports annuels", différentes années, P22.

Shahid Hussain Javaid, Dutch Disease Investigated: Empirical Evidence from Selected South-East Asian Economies, SBP Working Paper Series, No. 31, PAKISTAN, July, 2009, P02, P11, P18.

W. Max Corden, The Dutch Disease in Australia Policy Options for a Three-Speed Economy, Working Papers in Trade and Development, Working Paper No. 2011/14, University of Melbourne, Australia, November 2011, PP 10-13.

Konorev Alexey, Dutch Disease and Monetary Policy in an Oil-Exporting Economy : the Case of Russia, Master of Arts in Economics, Central European University, Budapest, Hungary, June 2011, P01, P17, P35.

Hao Chen, Hua Liao, Bao-Jun Tang, Yi-Ming Wei, Impacts of OPEC's political risk on the international crude oil prices: An empirical analysis based on the SVAR models, Energy Economics 57, 2016, PP 42-43.

- ميلود بورحلة، أمينة درقال، تشخيص أعراض المرض الهولندي في الجزائر وآليات الانتقال إلى الاقتصاد المنتج، مجلة التمويل الاسلامي العالمية، العدد 43، ديسمبر 2015، ص ص: 45-46.

Repports

: International Energy Agency, World energy outlook 2012, Annual report, ISBN : 987-92-64-18084-0, 2012, PP 53.

Thesis

- Hélène COTTENET-DJOUFELKIT, BOOMS DE RESSOURCES EXOGENES ET DEVELOPPEMENT MANUFACTURIER EN EGYPTE : L'ILLUSION DU SYNDROME HOLLANDAIS, Thèse de Doctorat (NR) en Sciences Économiques, Centre d' Études et de Recherches sur le Développement International (C.E.R.D.I.)- CNRS UMR 6587, 2003, P23.

Website

- <http://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/index.php>
- http://www.eia.gov/finance/markets/crudeoil/spot_prices.php
- <http://data.worldbank.org/country/algeria?view=chart>
- http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria
- <http://www.tradingeconomics.com/algeria/gold-reserves>
- <http://data.worldbank.org/indicator/AG.LND.AGRI.ZS>
- <http://www.transparency.org/cpi2015>
- <http://data.worldbank.org/data-catalog/worldwide-governance-indicators>
- http://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm
- <http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2016/02/weodata/weoselgr.aspx>
- <http://www.mf.gov.dz/rubriques/58/Publications-et-Rapports.html>